بعض الدوائر الحكومية مرتفعة جداً. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة اليهود العاملين في دائرة مراقب الحسابات العام التابعة لوزارة المالية حوالى ٩٣ بالمئة من مجموع العاملين في تلك الفترة[٧٨]. هذا مع العلم بأن طبقة المؤهلين والمثقفين المسلمين قد ازدادت، في تلك الآونة، وبناء على ذلك، فقد يكون من واجب الحكومة العراقية اعادة النظر في توزيع الوظائف الحكومية لحصول المسلمين على عدد من الوظائف تتناسب مع تعدادهم السكاني[٧٩].

ويبدو ان ظاهرة ارتفاع نسبة اليهود الذين يعملون في الدوائر الحكومية، مع وجود فئات مسلمة مؤهلة لذلك العمل، قد أثارت عامة الشعب العراقي. فقد حنق الشاعر الشعبي العراقي المعروف، الملا عبود الكرخي، وتذمّر من كثرة اليهود الذين يعملون في الدوائر الحكومية، فنظم قصيدة باللغة العامية، بشأن تلك الظاهرة، انتقد فيها سيطرة اليهود على عدد من الدوائر والمحاكم[٨٠].

وعن قضية عزم وزير الاقتصاد والمواصلات العراقي، آنذاك، أرشد العمري، على عزل الموظفين اليهود، كتب السفير البريطاني في بغداد، فرانسيس همفريز، الذي كانت له معرفة وثيقة بالاوضاع الداخلية في العراق: «أرى انه لا يوجد دليل لدعم الادعاء القائل بأن الحكومة العراقية قد بدأت بسياسة لاقصاء جميع اليهود من الخدمات العامة»[٨١].

وفي رسالة بعث بها همفريز الى وزير الخارجية البريطانية، السير جون سيمون، أكد ان اجراءات العزل شملت الجميع، على السواء، ولم تقتصر على اليهود كما تدعي بذلك وسائل الاعلام الصهيونية. كتب: «لا استطيع القول الى أي مدى كان الوزير متعمداً بتحامله على عداء اليهود في اجراء هذه التغييرات الادارية، أو الى أي مدى كانت حقيقية، أو اصلاحات ضرورية. وان هناك رأياً محلياً (بعض اليهود) يتهمه ( الوزير ) بأنه أعلن، مراراً، عن نيته على عزل الموظفين اليهود من الخدمات العامة. ولكن الحقائق في هذه الحادثة لم تثبت هذه الاقاويل، وان اجراءات العزل شملت الجميع، على السواء، واستهدف كل من هو غير كفوء في العمل»[٨٢].

وهكذا، فان رسالة همفريز دحضت الادعاءات الصهيونية، وبيّنت ان العزل شمل جميع الطوائف في العراق، من أجل ابعاد غير الاكفاء عن العمل.

ولجأ الموظفون اليهود، الذين تمّت تنحيتهم، الى الادعاء بأن «عزلهم كان بسبب ديانتهم». ونجحوا في الايحاء الى الرأي العام العالمي بأن يهود العراق يعانون من الاضطهاد، حيث وصل صدى عملية العزل الى خارج العراق[٨٣]. كتب السكرتير الشرقي للسفارة البريطانية في بغداد، الكابتن فيفان هولت، في تقرير رفعه الى وزارة الخارجية البريطانية: «وفي خريف العام ١٩٤٣، تمّ الغاء عدد من الوظائف الحكومية في العراق. وكان من بين الموظفين الذين شلمهم الامر بعض اليهود. وقد اثار قسم منهم ضجة، مدعين بأنهم فصلوا بسبب عنصرهم، ونجحوا في ان يوحوا الى الصحافة في انكلترا بعدد من المقالات»[٨٤] التي انتقدت الحكومة العراقية.

والامر الثاني الذي حظي بقسط وافر من الدعاية الصهيونية هو حظر دخول المنشورات الصهيونية الى العراق، بسبب احتوائها على الدعاية الصهيونية. ففي ١٣ حزيران ( يونيو ) ١٩٣٤، أصدر وزير الداخلية العراقية، آنذاك، أمراً ينص على فحص ومراقبة المنشورات والمطبوعات التي تصدر في فلسطين وتصل العراق. وفي حالة تضمينها «دعاية صهيونية» تصادر هذه المطبوعات أو المنشورات[٨٥]. ولم تكتف الحكومة العراقية بما سبق، بل قامت بتحديد أسماء الصحف الصهيونية الممنوعة من دخول العراق، التي كانت تصدر في بريطانيا وفلسطين والهند والصين ولبنان ومصر[٨٦].